

أثر مؤشرات الربحية والسيولة في تفعيل الاستثمار الاجنبي
(دراسة على عينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية)

علياء حسين علي

موظفة في جامعة النهدين - طالبة ماجستير في الجامعة الأمريكية للثقافة والتعليم

أ.د بتول رمال

دكتوراه في علوم المالية والمصرفية، الجامعة الأمريكية للثقافة والتعليم

الملخص :

هدفت الدراسة الحالية إلى تحليل مدى فعالية الاستثمار الأجنبي في العراق و تأثير كل من مؤشرات الربحية و السيولة في تفعيله، حيث تم الاعتماد على عينة من المصارف العراقية الحكومية و الخاصة وبلغ عددها ٦ مصارف، للقيام بالتحليلات المالية وقياس الفرضيات للوصول إلى نتائج عديدة منها وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الربحية والسيولة على تفعيل الاستثمار الأجنبي في العراق، بمعنى آخر، يبدو أن القطاع المصرفي له دور في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد. و اوصت الدراسة بضرورة تبسيط وتحسين الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي من قبل الجهات الحكومية و الرقابية هذا سيجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.

الكلمات مفتاحية: (الاستثمار الأجنبي ، القطاع المصرفي، الربحية، السيولة).

**The impact of profitability and liquidity indicators on activating foreign investment
(A study on a sample of Iraqi banks listed on the Iraqi Stock Exchange)**

Aliaa hussain ali

**An employee at Al-Nahrain University – a master's student at the American
University of Culture and Education**

Prof. Dr. Batoul Rammal

Doctorate in Banking and Finance, American University of Culture and Education

Abstract:

The current study aims to analyse the effectiveness of foreign investment in Iraq and the impact of both profitability and liquidity indicators on its operationalization A sample of 6 Iraqi state and private banks was relied upon; To carry out financial analyses and measure

hypotheses to arrive at several results, including a statistically significant impact of profitability and liquidity indicators on the activation of foreign investment in Iraq. In other words, the banking sector seems to have a role in attracting and encouraging foreign investment in the country. The study recommended that the need to streamline and improve the legal and regulatory procedures relating to foreign investment in the banking sector by government and regulatory bodies will make it more attractive to foreign investors.

Keywords: (foreign investment, banking sector, profitability, liquidity).

الإطار المنهجي

أولاً: مقدمة

تشهد الدول النامية ومن بينها العراق برغبة متزايدة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لتعزيز التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو المستدام، على الرغم من معاناة الدولة من نقص كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي نسبةً إلى الإمكانيات الضخمة التي يتمتع بها. تعود هذه المشكلة إلى عدة عوامل، بما في ذلك الظروف الأمنية غير المستقرة والعجز في البنية التحتية والتشريعات الاستثمارية المعقدة. . وكون القطاع المصرفي يلعب دوراً حيوياً في تفعيل الاستثمار الأجنبي، ولكونه يقدم الدعم المالي والمعرفي والتمويلي اللازم لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل إجراءاتها، يجب العمل على مواجهة التحديات التي تعاني منها البنوك العراقية والمتعلقة بقدرتها على تلبية احتياجات الاستثمار الأجنبي وتوفير الخدمات المالية اللازمة.

إلا أن هناك الكثير من التحديات التي تواجه المصارف في الدول النامية الساعية إلى دعم الاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في صعوبة الحفاظ على استقلالية مصارفها المركزية بسبب تدخلات الحكومات في تلك الدول المستمرة لأهداف تتعلق بزيادة النفقات العامة وخاصة في أوقات الانتخابات، إضافة إلى انخفاض كفاية رأس المال في مصارفها وبالتالي عدم تمكنها في تطبيق معايير الرقابة المصرفية (بازل) المختلفة، والتطورات التكنولوجية المتلاحقة التي ألغت البعد المكاني (الجغرافي)، وسهلت الاتصال والترابط بين الأسواق العالمية في مختلف أنحاء العالم من خلال وسائل الاتصالات الحديثة واعتماد الاقتصاد العالمي الجديد على المعلومات وسرعة وفورية الاتصال والترابط، فيما اعتمد الاقتصاد التقليدي على الإنتاج وهذا يعني أنه رفع القدرة التنافسية.

ثانياً: مشكلة الدراسة

إن الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي عاشها العراق نتيجة الحرب وأدت إلى توقف تصدير النفط وتوقف إيراداته وارتفاع تكلفة استيراد الغذاء وعجز القطاع الصناعي وارتفاع المديونية الخارجية وضعف مؤشرات الأداء الاقتصادي متمثلةً في الارتفاع المستمر لمستويات التضخم وعدم استقرار سعر الصرف وتدني مستوى كفاية رأس المال وانخفاض فاعلية المصارف الأهلية في الحياة الاقتصادية، وازدياد سيطرة المصارف الحكومية على القطاع المصرفي الذي بقي يعاني من انخفاض المؤشرات لديه، ولذلك يمكن صياغة مشكلة الدراسة بالتساؤل الآتي: ما هي أثر مؤشرات الربحية والسيولة في تفعيل الاستثمار الأجنبي في العراق؟

وتتفرع عنها الاسئلة التالية:

١. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين مؤشرات الربحية وتفعيل الاستثمار

الأجنبي في عينة المصارف المدروسة في العراق؟

٢. هل يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين مؤشرات كفاءة

السيولة النقدية وتفعيل الاستثمار الأجنبي في عينة المصارف المدروسة في العراق؟

ثالثاً: أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة دور القطاع المصرفي في تفعيل الاستثمار الأجنبي في العراق في فهم وتحليل العوامل التي تؤثر في جذب وتعزيز الاستثمار الأجنبي، وتحديد كيفية يمكن للقطاع المصرفي أن يساهم في هذه العملية، من الناحية العملية، تسهم هذه الدراسة في تقديم مساهمة قيمة للجهود التنموية في العراق. من خلال تحليل دور القطاع المصرفي في تعزيز الاستثمار الأجنبي، يمكن توجيه السياسات واتخاذ القرارات الاقتصادية بناءً على أدلة علمية دقيقة. تمكن الدراسة صناع القرار والمشرعين من فهم أهمية تطوير البنية المصرفية وتعزيز قدرتها على تحفيز الاستثمار الأجنبي. على الصعيدين العلمي والعملي، تعمل هذه الدراسة على توجيه اهتمام الباحثين وصناع السياسات نحو الدور الحاسم للقطاع المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال جذب الاستثمارات الأجنبية وتوجيهها نحو مجالات تطويرية مستدامة.

رابعاً: أهداف الدراسة

١. ستتم دراسة مؤشرات الأداء لعينة من المصارف العراقية والتي تساهم في تحسين مناخ الاستثمار وزيادة

حجم الاستثمارات الأجنبية في البلاد.

٢. كما ستقوم الدراسة بتقييم الوضع الحالي للاستثمار الأجنبي في العراق، من خلال تحليل البيانات والمعلومات المتاحة واستخدام الإحصاءات الرسمية والأبحاث السابقة.

٣. ستختتم الدراسة بتقديم توصيات وتوجيهات عملية لتعزيز دور القطاع المصرفي في جذب الاستثمار الأجنبي في العراق.

خامساً: فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية : هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مؤشرات الربحية والسيولة في تفعيل الاستثمار الأجنبي في العراق عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$.

وتنفر عن هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية تتمثل بالآتي:

الفرضية الفرعية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين مؤشرات الربحية وتفعيل الاستثمار الأجنبي في عينة المصارف المدروسة في العراق.

الفرضية الفرعية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين كفاءة مؤشرات السيولة النقدية وتفعيل الاستثمار الأجنبي في عينة المصارف المدروسة في العراق.

سادساً: حدود الدراسة

يمكن تبيان حدود الدراسة بالآتي:

- الحدود الموضوعية: مؤشرات الربحية والسيولة ودورها في استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.
- الحدود المكانية: في بلد الدراسة (العراق).
- الحدود الزمنية: ستجرى الدراسة خلال عام ٢٠٢٣.

الإطار النظري

أولاً: أهمية القطاع المصرفي

١. استقرار الوضع الاقتصادي: تُعتبر البنوك من أهم ركائز سياسات الاقتصاد في البلاد، حيث لها دور كبير في استقطاب الاستثمار الأجنبي ومضاعفة حجم الإنتاجية وهذا بدوره ينعكس إيجاباً على كمية تدفقات النقود كما أن لمستوى تطور البنوك دوراً في ذلك، (Alfaro, Chanda, Kalemlı, & Sayek, 2010).
٢. الوسيط المالي: تُعتبر البنوك وسيطاً مالياً عبر تحويله للأموال من فئة الفائض إلى فئة العجز في الاقتصاد والمتمثلة بالحكومات والمؤسسات والشركات المحتاجة للمال من أجل تمويل مشاريعها الاستثمارية. (Peter, 2008).

٣. **تنشيط أسواق المال:** إن البنوك من أهم العوامل المُنشِطة لحركة أسواق المال، حيث أن الاكتتاب عن طريق الأسهم والسندات المُعدَّة والصادرة عن مؤسسات اقتصادية أو حكومية يتم للمرة الأولى على مستوى قطاع البنوك وباقي المؤسسات المالية. (Heremans & Paccès, 2011).

٤. **الوصول لأهداف السياسة الاقتصادية:** تُعتبر المصارف من أهم القنوات الرئيسية للوصول لأهداف سياسات الاقتصاد من نمو واستقرار، حيث عند طرح سندات حكومية من قبل المصرف المركزي ضمن أسواق المال فإنه يؤثر على مقدار سيولة المال وتقلل من عرض النقود، وبعدها ترتفع أسعار الفوائد لتراجع طلبات الائتمان مما يخفض الطلب الإجمالي ومستوى التضخم. (Ritter & Silber, 1988).

ثانياً: سياسة الإقراض

تم وضع عدة تعاريف لها ومن هذه التعاريف ما يلي:

هي أسس وقواعد وشروط ينبغي أخذها بالحسبان وذلك في ظل سياسة الإقراض العامة المحددة من قبل المصرف المركزي من أجل إدارة محفظة الائتمان سعياً لتنمية الاقتصاد وتأمين مكاسب مناسبة للبنوك وبأدنى كلفة وأخطار ممكنة (عبادي، ٢٠١٢).

إن لسياسة الإقراض أهداف عدة متمثلة بما يلي (رابح، ٢٠٢٠):

١. تضمن عدم حدوث تضارب عند وضع القرارات، كما تخلق أفكار وفهم مشترك ما بين المصرف والمتعاملين معه.
 ٢. لها دور في الوصول لسياسات الاقتصاد العامة مثل تعدد المصادر الأساسية للدخل وتنوعها، تضاعف الإنتاج والاستهلاك، استغلال الطاقات الغير عاملة، تقسيم موارد المال وتوزيعها على نشاطات الاقتصاد المختلفة وتسهيل عمليات المبادلة التجارية.
 ٣. الحصول على مكاسب مناسبة من خلال استخدام الأموال المتوفرة في البنوك مع التقيد بسياساتها المتبعة.
 ٤. الحفاظ على معدل سيولة ضمن الحدود الآمنة والقانونية.
- وتتجلى عناصر سياسة الإقراض بما يلي:
١. **الأمان:** حيث ينبغي أن تثق إدارة المصرف بأن القروض الممنوحة للعملاء ستسد في الموعد المحدد.
 ٢. **الربحية:** تسعى إدارة المصارف إلى الحصول على أكبر قدر ممكن من الأرباح، إذ تظهر كفاءة الإدارة من خلال كمية أرباحها، حيث أن المهمة الأساسية لإدارة المصرف هي اكتساب الأرباح.

٣. **السيولة:** وتعني أن يحتفظ المصرف بقسم من أصوله بطريقة سائلة وبمستويات مختلفة، وذلك للاستجابة لتزايد سحبيات الودائع واعتمادات العملاء المفتوحة، إذ يستطيع المصرف بنفس الوقت أن يستغل الودائع لكسب أكبر قدر ممكن من الربح، إضافةً للاحتفاظ بمبالغ تكفي لتلبية السحوبات بلا مشاكل أو تأخير.

٤. **التناسب:** يرتبط هذا العنصر بنمو المصرف وحركته، إذ ينبغي أن يتحقق النمو بشكل متناسب مع نشاطات المصرف المختلفة، وهو مرتبط بخطة المصرف.

الانتشار: يجب أن يتم منح القروض لأماكن ونشاطات مختلفة، ويدل ذلك على انتشار الأخطار إلى عدد مقترضين أكبر بالتزامن مع اختلاف النشاطات وتعدد الضمانات، أي مع ازدياد الفروع التابعة للبنك وتعددها تزداد قدرتها على التصدي للأخطار. (رايح، ٢٠٢٠).

مفهوم الاستثمار:

يعرّف الاستثمار بأنه المصاريف المدفوعة على ما تم إضافته من سلع الإنتاج بكل أنواعها، مثل الآلات والمعدات والمواد الأولية والمكائن والمصانع ومخازن المنتجات وتعتبر من أجزاء ثروة البلاد الوطنية، أي أنه ما يضاف إلى رأس مال الدولة الحقيقي (السيدية والشركجي، ٢٠٠٩).

وتتبين أهمية الاستثمار باعتباره المتحكم الأساسي في نمو الاقتصاد من جهة، وفي طريقة نموه وحجمه من جهة أخرى، حيث إن مستوى النمو يرتبط بإمكانية استقطاب الأموال اللازمة، كما يتعلق ذلك بإمكانية تأمين حوافز وتسهيلات وميزات تؤثر في مالكي رؤوس الأموال وطريقة صنعهم لقراراتهم المرتبطة بالمشاريع الاستثمارية.

ثالثاً: أنواع الاستثمارات

يوجد عدة أنواع من الاستثمار يمكن التمييز بينها (السيدية والشركجي، ٢٠٠٩):

١. **استثمار مادي واستثمار بشري:** النوع المادي يُعتبر النوع التقليدي ويتجلى في استثمار كل الموجودات المتداولة والثابتة، والثاني البشري فهو مختص في بناء وتدريب العناصر البشرية وما يتعلق بالثقافة والصحة والتعليم، إذ أن العنصر البشري يُعتبر من مكونات رأس المال الفكري.

٢. **استثمار مستقل واستثمار بدائل:** النوع المستقل تكون فيه قرارات الاستثمار مستقلة عن بقية القرارات، بينما البدائل فهي مشاريع يؤدي قبولها إلى إلغاء البقية ورفضها بشكل قاطع.

٣. **استثمار (عام، خاص، أجنبي):** الأول عام تتفذه الدولة، والثاني خاص ينفذه القطاع الخاص أو يمكن أن يطلق على النوعين العام والخاص استثمار محلي أو وطني، والنوع الثالث هو استثمار أجنبي.

استثمار أجنبي مباشر أو حقيقي، استثمار أجنبي غير مباشر أو مالي: ويدل الحقيقي على استثمار الأبنية والأراضي وغيرها، أي أنه متخصص بما هو مادي ويملك قيمة حقيقية وليست مالية، أما المالي فهو مختص بأوراق المال مثل السندات.

رابعاً: الاستثمار الأجنبي المباشر أو الحقيقي

استثمار ذو أمد طويل، ويشمل مصلحة مستمرة وتُحكم من قبل مقر ما غالباً هو مركز الشركة وموجود في القطاع الاقتصادي لبلد ما، على مشروع آخر موجود ضمن اقتصاد بلد آخر.

من وجهة نظر منظمة التجارة العالمية فإن هذا النوع من الاستثمار يحصل عند امتلاك مستثمر يستقر في بلد ما (بلده الأم) لأصل منتج ضمن بلد آخر يسمى المضيف من أجل إدارته. ووفقاً لتجارب الدول الأخرى فإن هذا النوع يتم في دول مستقرة سياسياً، ولا تواجه أزمات اقتصادية وذلك من أجل ضمان نجاح أهدافه المتمثلة باكتساب أكبر قدر ممكن من الأرباح، بعد ذلك ينتقل رأس المال الاستثماري من دولة لأخرى ولا يسمى دين أو اقتراض. (السيدية والشركجي، ٢٠٠٩).

يهدف هذا النوع من الاستثمار إلى عدة أمور هي (محمد ورياض، ٢٠١٣):

١. إيجاد مصادر: أي استغلال ميزة الدولة النسبية وخاصة المتوفر فيها مواد أولية بكثرة.
٢. إيجاد أسواق: يساعد هذا النوع في تلبية متطلبات الاستهلاك ضمن أسواق البلدان المضيفة.
٣. إيجاد الكفاءة: يتم هذا النوع ما بين البلدان المتطورة والأسواق الإقليمية مثل سوق أوروبا المشتركة.

مصادر الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف مصادر تمويل هذا النوع من الاستثمار، وتقسم إلى نوعين (محمد ورياض، ٢٠١٣):

١. مصادر داخلية: وتضم الدين الداخلي والادخار المحلي والوطني المكتسب من خلال الأفراد والمشاريع، وأحياناً تكون بشكل إجباري من خلال سن الدولة لتشريعات وقوانين مثل سد العجز بطلب قرض داخلي، إذ أن المشروع ذاته يمكن تمويله من خلال استغلال أرباحه واستخدامها كتمويل ذاتي.
٢. مصادر خارجية: أي لجزء الدول النامية إلى تدفق رأس المال الأجنبي كوسيلة لسد العجز في الموارد الوطنية، ويتم تقديمها من عدة مصادر منها هيئات بعضها دولية وبعضها إقليمية كالمصرف الدولي وصندوق النقد الدولي ومصارف التنمية، أو من خلال مصادر اقتراض أجنبية مثل الإعانات وغيرها، ويمكن توضيحها كما يلي:

(١) **القروض:** عند وجود فجوة في موارد البلاد الوطنية تتوجه الدولة إلى الحصول على تمويل أجنبي، حيث يتم تقديم قروض إلى البلدان الفقيرة للاستثمارات ولها نوعان، النوع الأول قروض ذات أمد طويل وأيضاً مقسمة إلى:

١- ميسرة: ذات فوائد منخفضة وفترة تسديد طويلة.

٢- غير ميسرة: ذات فوائد مرتفعة تفوق أسعار الفوائد العالمية، وفترة تسديد قصيرة.

بينما النوع الثاني قروض ذات أمد قصير تقدمها الدولة بناءً على قواعد غير تجارية.

ويعود السبب في توجه البلدان النامية إلى الاقتراض هو الاستغلال الغير جيد لمواردها المالية والنتاج عن قلة كفاءة المنشآت الحكومية وفساد أنظمة السياسة مما أدى إلى استنزافها بشكل مستمر.

(٢) **إعانات أجنبية لأهداف غير تجارية:** هي مبالغ يتم تقديمها لأهداف غير تجارية، عبارة عن أموال تُقدّم للدول على هيئة قروض ميسرة، ويمكن أن تكون بهيئة منتجات أو خدمات أو مهارات (عبد الرزاق وسرى، ٢٠٠٩).

خامساً: الاستثمار الأجنبي غير المباشر (البياتي، ٢٠٢٠)

أحد أنواع الاستثمار ذات الأمد القصير، أي تتراوح ما بين أسابيع إلى عدة أشهر، يُنفذ في الأسهم الحكومية أو الخاصة، وباستعمال عملة الدولة المضيفة، والمقصود بها المضاربة واكتساب أرباح من خلال استغلال فرق الأسعار والاستفادة منها.

أي أن الاستثمار الغير مباشر لا يُنفذ من خلال أصول إنتاج حقيقية مثل المصانع وغيرها، إنما تنقل الأموال المجهزة للاستثمار ما بين بلد وآخر للحصول على ربح سريع عبر المضاربة، ومن هنا يستمد صفة السرعة في الانسحاب بين الأسواق واختيار السوق المحقق لأكبر ربح ويمكنه الاستجابة بشكل أسرع مع الظروف وتغيرات البيئة سواء سياسياً أو اقتصادياً.

طريقة جذب الاستثمارات الأجنبية:

١. **صفات الأسواق الوطنية:** إن أهم الصفات من هذا الجانب هو مقدار جاذبية الدولة المضيفة كسوق لما تنتجه الشركات متعددة الجنسيات من سلع وخدمات، حيث أن حجم السوق الوطني وقدرة السكان على الشراء واحتمال نمو تلك العوامل أو الوضع الاقتصادي ككل، جميعها تُعتبر من أهم الأسس المستند عليها قرار الشركات متعددة الجنسيات في تحديد الموقع الاستثماري المحتمل للقيام بمزيد من البحث حوله.

٢. الوصول للأسواق: إن إمكانية تحقيق الشركات متعددة الجنسيات للأرباح تكون أفضل عندما لا تُقيّد حكومة الدولة المضيفة الوصول إلى سوقها المحلي من خلال القوانين والأنظمة أو لا تقوم بفرض قيود غير ضرورية على هذا الوصول.

٣. القوى العاملة: تقوم الشركة المستثمرة بالبحث بشكل فعلي ضمن العناصر العاملة عن العمال المناسبين لأعمالهم، كما أن كثيراً من الصناعات وخاصة الغير محتاجة لعدد كبير من العمال لصنع منتجها الأخير، إذ أن كثير من الشركات الأجنبية تقوم ببناء معاملها في بلدان نامية للاستفادة من الأجور المنخفضة للعمال.

٤. أخطار العملة: إن كلفة العملات الوطنية وأسعار تصريفها مقابل العملات الأساسية مرتبط بشكل مباشر مع كلف الشركات المتعددة الجنسيات وأرباحها المتحققة، إذ تُقيّم تلك الشركات النتائج المالية الخاصة بها وفقاً لمعيار عالمي مقابل باقي العملات. (البياتي، ٢٠٢٠).

٥. إعادة تحويل رأس المال إلى بلد المستثمر: تهتم الشركات المستثمرة في الأنظمة المؤثرة في إمكانية خروجهم برأس المال والمربح المحققة من الاستثمار في الدولة المضيفة، أي أن بيئة الاستثمار المقيّدة للنشاطات تكون أقل قدرة على الجذب إن تم مقارنتها مع الدول المحررة لتحركات رأس المال.

حماية حقوق الملكية الفكرية والمادية: تدل الملكية الفكرية على امتلاك الشركة للمنتجات المادية والغير مادية الناتجة عن أبحاثها، وتشمل البرمجيات والتقنيات المستخدمة في الصناعة وطرق التسويق.

الإطار العملي:

أولاً: منهجية الدراسة

سيتم الاعتماد في الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في تحليل البيانات واختبار الفرضيات، لتبيان أثر مؤشرات الربحية والسيولة في العراق ودوره في استقطاب الاستثمار الأجنبي.

ثانياً: مجتمع الدراسة

يشمل مجتمع الدراسة المصارف العراقية مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية كعينة عشوائية ممثلة لمجتمع المصارف العراقية التي استقطبت استثمارات أجنبية وبالبالغ عددهم ما يقارب نحو (٢٠) مصرف خلال المدة المذكورة نفسها، وهذه المصارف هي تلك التي ستخضع لتحليل ودراسة تأثيرها ودورها في تفعيل الاستثمار الأجنبي.

ثالثاً: عينة الدراسة

نظراً لكبر حجم المجتمع تم انتقاء مجموعة متنوعة من المصارف العراقية الخاصة التي تعمل في محافظة الموصل، وتشمل ستة مصارف كالتالي: التجاري العراقي، المتحد للاستثمار، الشرق الأوسط، بغداد، الموصل للتنمية، وعبر العراق.

رابعاً: التحليلات المالية

أولاً: التحليل المالي لمؤشر الربحية: الجدول (١) الذي يعرض مؤشر العائد على الموجودات (ROA) للعينة يظهر الجدول (١) العائد على الموجودات كما يلي:

الجدول (١) التحليل المالي لمؤشر الربحية للمصارف التجارية عينة الدراسة

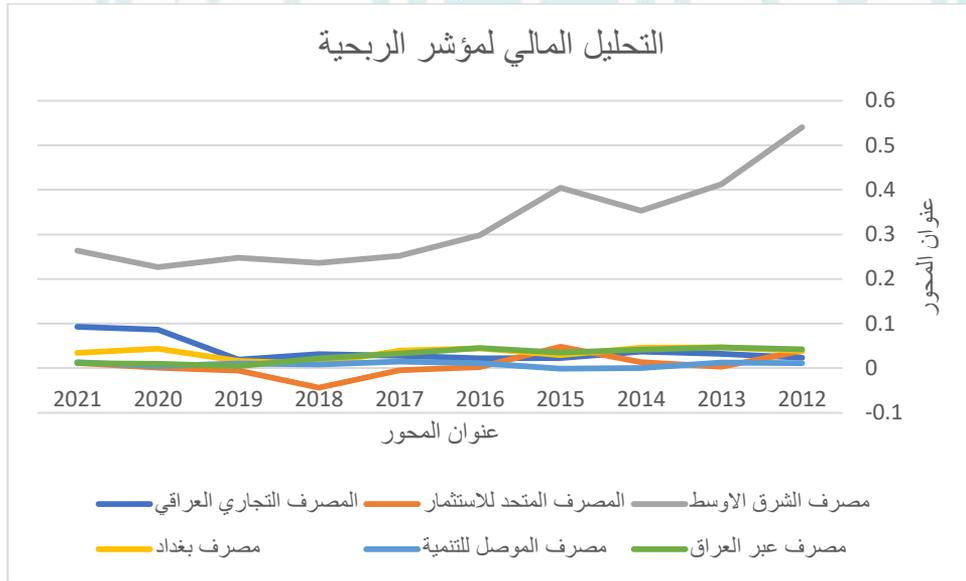
العام	التجاري العراقي	المتحد للاستثمار	الشرق الاوسط	العام	التجاري العراقي	المتحد للاستثمار
12	0.02324	0.03876	0.540438	0.038711	0.01109	0.042218
13	0.032479	0.003456	0.41238	0.046324	0.012435	0.046441
14	0.03713	0.01345	0.353221	0.045699	-0.014042	0.041765
15	0.022843	0.04788	0.404463	0.02897 4	-0.00109	0.034928
16	0.022379	0.002644	0.298408	0.04422 4	0.010924	0.045321
17	0.02813	-0.00498	0.252038	0.03956 6	0.015022	0.032996
18	0.031366	-0.04411	0.235845	0.00964 7	0.008016	0.021734
19	0.019327	-0.0051	0.247376	0.01655 8	0.010535	0.004386
20	0.086341	0.001058	0.226406	0.04338 9	0.004521	0.009924
21	0.092642	0.012013	0.263521	0.03457 8	0.013241	0.011032

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج EViews

الجدول (١) الذي يعرض مؤشر الربحية لمصارف العينة يمكن أن يوفر تحليل مهم لفهم كفاءة المصارف في تحقيق الأرباح. القيم العالية لمؤشر الربحية تشير إلى أن المصارف قادرة على توليد أرباح أعلى بالنسبة لمواردها. بناءً على البيانات المقدمة في الجدول (١)، يمكن القول ما يلي:

١. تقلبات في مؤشر الربحية: هناك تقلبات في مؤشر الربحية لمصارف العينة على مدى السنوات الممتثلة. هذا يشير إلى التغيرات في قدرة المصارف على تحقيق الأرباح بالنسبة لمواردها.
 ٢. تفاوت بين المصارف: هناك تفاوت بين مصارف العينة في مؤشر الربحية. بعض المصارف قد حققت أعلى نسب ربحية مقارنة بالبعض الآخر. هذا يشير إلى الكفاءة في تحقيق الأرباح واستخدام الموارد بكفاءة.
 ٣. تأثير الربحية على الاستثمار الأجنبي: مؤشر الربحية يمكن أن يكون مؤشراً مهماً للاستثمار الأجنبي. المصارف ذات مؤشرات ربحية عالية تكون مزيداً من جاذبية للاستثمار الأجنبي، حيث يشير إلى كفاءة في تحقيق الأرباح.
 ٤. تحسين الأداء: تحليل مؤشر الربحية يمكن أن يساعد المصارف على تحديد مناطق الضعف في أدائها واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الربحية وزيادة الاستقطاب للاستثمار الأجنبي.
- تحليل مؤشر الربحية يساعد في تقدير كفاءة المصارف في تحقيق الأرباح ويمكن استخدامه كمؤشر مؤثر على القرارات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في العراق.

الشكل (١) يوضح التحليل المالي لمؤشر الربحية



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج EViews

ثانياً : التحليل المالي لمؤشر السيولة: الجدول (٢) الذي يعرض نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع لمصارف العينة هو عنصر مهم في تحليل السيولة وقدرة المصارف على التعامل مع التحديات المالية والاقتصادية.

هذه النسبة تعكس القدرة على تلبية الالتزامات والمتطلبات السائدة والمتوقعة في مجال الودائع. يمكن استخدام هذا التحليل لفهم مدى استدامة واستقرار المصارف.

- توضح هذه النسبة مدى تنوع مصادر السيولة وقدرة المصارف على تحمل الصدمات المالية وتلبية احتياجات العملاء والودائع في الأوقات العادية وأثناء الأزمات. يمكن أن تكون نسبة عالية تشير إلى قدرة المصرف على تلبية الالتزامات بسهولة، في حين أن نسبة منخفضة قد تزيد من مخاطر عدم قدرة المصرف على تلبية الاحتياجات.
- بالنظر إلى الجدول (٢)، يمكن ملاحظة التغيرات في نسبة الموجودات السائلة إلى إجمالي الودائع لمصارف العينة على مدى السنوات المعنية. هذه النسبة تشير إلى القدرة السائلة للمصارف ومدى ثقلها.
- تحليل هذه النسبة يمكن أن يساعد في تقدير مدى استدامة واستقرار المصارف ومدى تأثيرها على الاستثمار الأجنبي في العراق، حيث يمكن أن تكون نسبة عالية مؤشراً إيجابياً على استقرار المصارف وجاذبيتها للاستثمار الأجنبي. تقلبات هذه النسبة يمكن أن تشير إلى التحديات المالية التي يمكن أن تواجه المصارف.

الجدول (٢) التحليل المالي لمؤشر السيولة للمصارف التجارية عينة الدراسة

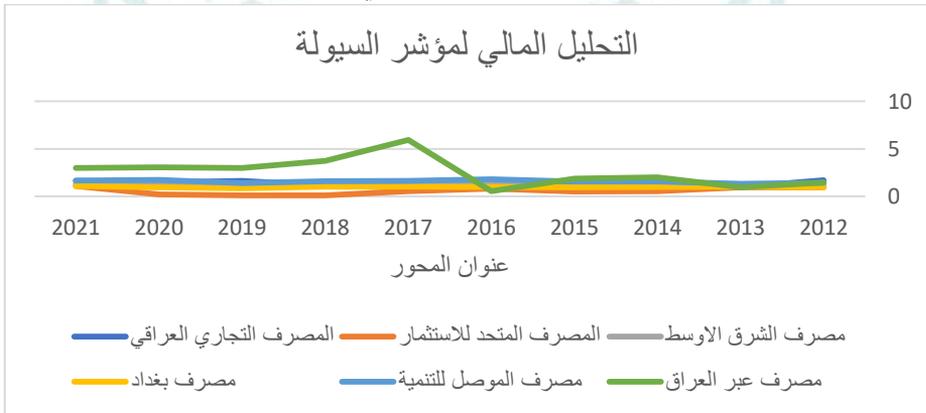
العام	التجاري العراقي	المتحد للاستثمار	الشرق الاوسط	بغداد	الموصل للتنمية	عبر العراق
12	1.7	0.96	1.12	0.966	1.42	1.45
13	0.99	0.97	1.07	1.01	1.32	0.97
14	1.3	0.5432	1.5	0.987	1.56	1.99
15	1.6	0.5164	0.98	0.971	1.55	1.88
16	0.97	0.822	1.32	0.988	1.8	0.55
17	0.93	0.56	1.32	1.01	1.65	5.92
18	1.15	0.11	1.1	1.04	1.6	3.72
19	1.63	0.11	1.2	0.859	1.39	2.99
20	1.47	0.1975	1.19	0.964	1.73	3.07
21	1.65	1.1	1.33	1.08	1.66	2.98

المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج EViews

بناءً على الجدول (٢) الذي يعرض مؤشر السيولة لمصارف العينة على مدى عدة سنوات، يمكننا التحليل واستخلاص بعض الاستنتاجات حول مستوى السيولة لدى هذه المصارف وتأثيرها المحتمل على الاستثمار الأجنبي:

١. تقلبات مؤشر السيولة: يظهر من الجدول أن هناك تقلبات في مؤشر السيولة لمصارف العينة على مدى السنوات المعنية. يمكن أن تكون هذه التقلبات ناتجة عن تغيرات في هيكل الموجودات السائلة للمصارف وكذلك عوامل خارجية مثل التحولات في الأسواق المالية.
٢. التفاوت بين المصارف: يلاحظ أيضًا أن هناك تفاوتًا كبيرًا في مؤشر السيولة بين المصارف العينة. بعض المصارف تظهر مؤشرات سيولة أعلى من غيرها، في حين تكون لديها مؤشرات سيولة منخفضة.
٣. تأثير السيولة على الاستثمار الأجنبي: يمكن أن يكون مستوى السيولة للمصارف له تأثير كبير على قدرتها على التعامل مع الزيادة في الاحتياجات النقدية للعملاء وتلبية الالتزامات. مؤشر السيولة الجيد يشير إلى أن المصارف قادرة على تلبية هذه الاحتياجات بكفاءة ودون مشاكل، مما يزيد من جاذبيتها للاستثمار الأجنبي.
٤. التحديات المالية والاقتصادية: تقلبات مؤشر السيولة يمكن أن تعكس التحديات المالية التي تواجه المصارف.
٥. الاستدامة والتحسين: من خلال تحليل هذه البيانات، يمكن للمصارف تحديد المجالات التي يمكن تحسينها لزيادة مستوى السيولة وبالتالي زيادة جاذبيتها للاستثمار الأجنبي. باختصار، يعكس تحليل مؤشر السيولة في مصارف العينة مدى توجه هذه المصارف للتعامل مع التحديات المالية وقدرتها على تلبية الاحتياجات المالية.

الشكل (٢) يوضح التحليل المالي لمؤشر السيولة



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج EViews

ثالثاً: مؤشر الاستثمار الأجنبي: مؤشر الاستثمار الأجنبي هو مؤشر يُحسب عادة باستخدام مجموعة متنوعة من المؤشرات والمتغيرات. هناك العديد من النهج المختلفة لحساب مؤشر الاستثمار الأجنبي، وسأقدم لك نموذجاً بسيطاً يمكن استخدامه لهذا الغرض.

- يمكن حساب مؤشر الاستثمار الأجنبي باستخدام العموم أو المؤشرات الرئيسية التالية:
- **إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI):** هذا هو المبلغ الإجمالي الذي تم استثماره من قبل المستثمرين الأجانب في البلد. يشمل ذلك الاستثمار في الشركات، والعقارات، والبنية التحتية، ومشاريع أخرى.
- **التدفقات الصافية لرأس المال الأجنبي:** هذا يعني الفرق بين الاستثمارات الأجنبية الصادرة من البلد والاستثمارات الأجنبية الواردة إليه. إذا كانت هذه القيمة إيجابية (الاستثمارات الواردة أكبر من الاستثمارات الصادرة)، فإن ذلك يشير إلى جذب البلد للاستثمارات الأجنبية.
- **توزيع الاستثمار الأجنبي:** هل الاستثمار الأجنبي توجه بشكل رئيسي نحو صناعات معينة أم أنه منتشر بالتساوي في مجموعة متنوعة من القطاعات؟ توزيع الاستثمار يمكن أن يكون عاملاً هاماً لتقييم تنوع الاقتصاد.
- **الناتج المحلي الإجمالي (GDP):** تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد يمكن أن يظهر في تغييرات الناتج المحلي الإجمالي.
- **معدلات النمو:** معدلات النمو الاقتصادي والاستثمار تعكس تطور الاقتصاد وجذبه للاستثمار.
- حساب مؤشر الاستثمار الأجنبي، يمكنك تحديد متغيرات تلك العناصر واستخدامها في ترتيب مؤشر يعكس مدى جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي. يمكنك تعيين وزن مختلف لكل مؤشر ومتابعة التغييرات على مر الزمن لفهم تأثير الاستثمار الأجنبي على الاقتصاد المحلي. القيام بتحليل مستفيض باستخدام هذه المؤشرات يمكن أن يقدم رؤية شاملة حول جاذبية البلد للاستثمار الأجنبي.
- نسبة صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي تمثل العلاقة بين التدفقات النقدية الصافية الناتجة عن الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي للبلد. يمكن حسابها كالتالي:
- نسبة صافي التدفقات = (التدفقات الصافية من الاستثمار الأجنبي المباشر / الناتج المحلي) × ١٠٠

الجدول (٣) التحليل المالي لمؤشر صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي في

العراق خال المدة ٢٠١٢-٢٠٢١

السنة	نسبة صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر الى الناتج المحلي
2012	1.56
2013	-1
2014	-4.34
2015	-4.27
2016	-3.58
2017	-2.57
2018	-2.18
2019	-1.12
2020	1.1
2021	1.23

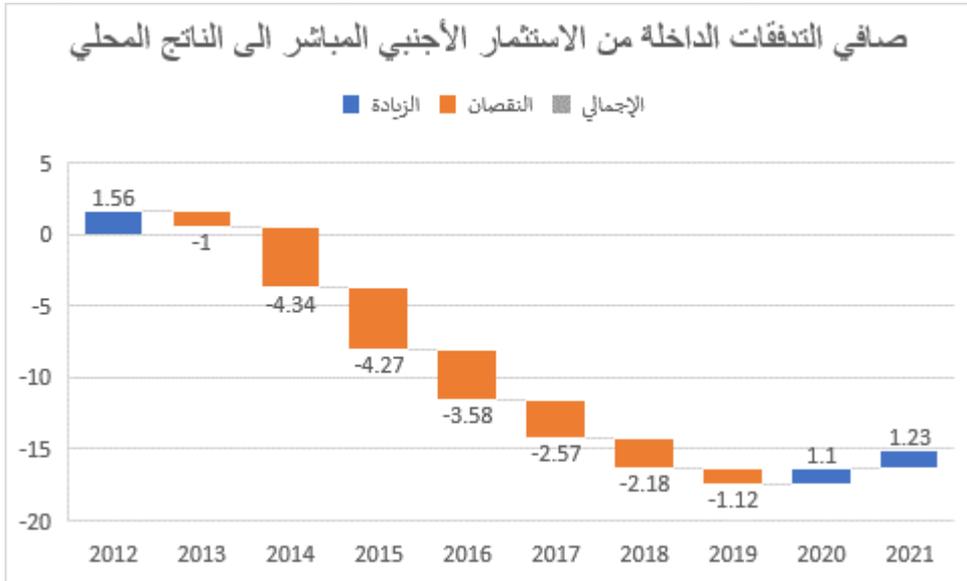
المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج EViews

الجدول (٣) يظهر معلومات مهمة حول تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي في العراق خلال الفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢١. إليك بعض النقاط والملاحظات:

١. تقلبات في التأثير: البيانات تظهر تقلبات كبيرة في تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي. ففي بعض السنوات، كان للاستثمار الأجنبي تأثير إيجابي، في حين كان له تأثير سلبي في سنوات أخرى.
٢. تأثير سلبي في بداية الفترة: في الفترة ما بين ٢٠١٣ و ٢٠١٦، كانت نسبة صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي تظهر تأثيراً سلبياً. يمكن أن يكون هذا مرتبطاً بالتحديات الاقتصادية التي مر بها العراق خلال تلك الفترة.
٣. تحسن في السنوات الأخيرة: بدأت الأرقام تشير إلى تحسن تدريجي في تأثير الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي في السنوات الأخيرة، خاصةً في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١.
٤. التأثير الإيجابي في السنوات الأخيرة: الأرقام في ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ تشير إلى تأثير إيجابي لصافي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي على الناتج المحلي. هذا يمكن أن يكون نتيجة لزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر أو تحسين في أداء الاقتصاد المحلي.

يُظهر هذا التحليل أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر يمكن أن يكون متقلباً على الناتج المحلي وقد يعكس التحديات الاقتصادية والتطورات على مدى السنوات.

الشكل (٣) صافي التدفقات الداخلة من الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي



المصدر: من إعداد الباحث استناداً إلى مخرجات برنامج EViews

خامساً: تحليل الفرضيات

الفرضية الرئيسية:

هناك أثر ذو دلالة إحصائية لدور مؤشرات الربحية و السيولة في تفعيل الاستثمار الأجنبي في العراق عند مستوى

دلالة $\alpha \geq 0.05$. . .

وتتفرع عن هذه الفرضية الرئيسية عدة فرضيات فرعية تتمثل بالآتي:

أولاً: الفرضية الفرعية الأولى: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين مؤشرات الربحية

وتفعيل الاستثمار الأجنبي في عينة المصارف المدروسة في العراق.

لاختبار هذه الفرضية قمنا بتحليل الانحدار بواسطة النموذج التجميعي بين الربحية والاستثمار الأجنبي:

الجدول (٤) نتائج تحليل الانحدار بين الربحية والاستثمار الأجنبي

Dependent Variable: Y				
Method: Panel Least Squares				
Date: 10/21/23 Time: 23:00				
Sample: 2012 2021				
Periods included: 10				
Cross-sections included: 6				
Total panel (unbalanced) observations: 59				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
3.5183365	-4.4900	0.3305	-1.4843	C
0.9307516	0.0872	2.323	0.2028	X3
-1.46915	Mean dependent var	0.0001	R-squared	
2.140483	S.D. dependent var	-0.0174	Adjusted R-squared	
4.41050	Akaike info criterion	2.1590	S.E. of regression	
4.48093	Schwarz criterion	265.7013	Sum squared resid	
4.438000	Hannan-Quinn criter.	-128.110	Log likelihood	
0.591586	Durbin-Watson stat	0.0076	F-statistic	
		0.93075	Prob(F-statistic)	

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews.12

تحليل الانحدار باستخدام النموذج التجميعي بين الربحية والاستثمار الأجنبي:

١. المعاملات:

• C: المعاملة الثابتة (Intercept) تُمثل القيمة المتوقعة للمتغير Y عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة صفر.

• X3: هذا المعامل يمثل التأثير المتوقع لمتغير X3 (الاستثمار الأجنبي) على المتغير المعتمد Y.

٢. قياسات الأداء:

• R-squared: تمثل نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج إلى التباين الإجمالي في المتغير المعتمد Y. في هذا

النموذج، تبلغ قيمة R-squared حوالي ٠.١٣٤%، وهي قيمة منخفضة جدًا. يشير هذا إلى أن النموذج لا يشرح

بشكل جيد التباين في Y باستخدام متغير X3 (الاستثمار الأجنبي).

٣. معلومات أخرى:

• S.D. و Rho: هذه المعلومات تتعلق بمتغيرات التأثيرات العشوائية. لا يتم استخدام التأثيرات العشوائية في هذا

النموذج.

٤. معلومات حول النموذج:

• **F-statistic** و **Prob(F-statistic)**: يُستخدم لاختبار فرضية أن المتغيرات المستقلة في النموذج ليست مهمة. في هذا النموذج، قيمة الاختبار الاحتمالية للفرضية (**Prob(F-statistic)**) تبلغ حوالي ٩٣.٠٨%، مما يشير إلى أن هذه المعاملات غالبًا ما تكون غير مهمة إحصائيًا.

تُظهر نتائج هذا النموذج أن هناك تأثير ضعيف للمتغير X_3 (الاستثمار الأجنبي) على المتغير المعتمد Y . القيمة المنخفضة لـ **R-squared** تشير إلى أن هناك عدم توافق كبير بين المتغيرين وأن النموذج لا يشرح بشكل جيد العلاقة بينهما.

ثانياً: الفرضية الفرعية الثانية: هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة $\alpha \leq 0.05$ بين مؤشرات كفاءة السيولة النقدية وتفعيل الاستثمار الأجنبي في عينة المصارف المدروسة في العراق

الجدول (٥) نتائج تحليل الانحدار بين السيولة والاستثمار الأجنبي

Dependent Variable: Y Method: Panel Least Squares Date: 10/21/23 Time: 23:10 Sample: 2012 2021 Periods included: 10 Cross-sections included: 6 Total panel (balanced) observations: 60				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.00202	-3.2320	0.51932	-1.6784	C
0.71322	0.36933	0.31806	0.1174	X2
-1.517	Mean dependent var		0.00234	R-squared
2.1543	S.D. dependent var		-0.01485	Adjusted R-squared
4.4203	Akaike info criterion		2.17032	S.E. of regression
4.49021	Schwarz criterion		273.198	Sum squared resid
4.44770	Hannan-Quinn criter.		-130.611	Log likelihood
0.60980	Durbin-Watson stat		0.1364	F-statistic
			0.7132	Prob(F-statistic)

المصدر: الجدول من أعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج **Eviews.12**.

شرح نتائج تحليل الانحدار بين السيولة والاستثمار الأجنبي:

١. المعاملات:

- C: المعاملة الثابتة (Intercept) تُمثل القيمة المتوقعة للمتغير Y عندما تكون جميع المتغيرات المستقلة صفر.
- X2: هذا المعامل يمثل التأثير المتوقع لمتغير X2 (السيولة) على المتغير المعتمد Y.

٢. قياسات الأداء:

- R-squared: تمثل نسبة التباين المفسر بواسطة النموذج إلى التباين الإجمالي في المتغير المعتمد Y. في هذا النموذج، تبلغ قيمة R-squared حوالي ٠.٢٣٤٦%، وهي قيمة منخفضة جدًا. يشير هذا إلى أن النموذج لا يشرح بشكل جيد التباين في Y باستخدام متغير (X2) السيولة.

٣. معلومات أخرى:

- S.D. و Rho: هذه المعلومات تتعلق بمتغيرات التأثيرات العشوائية. لا يتم استخدام التأثيرات العشوائية في هذا النموذج.

٤. معلومات حول النموذج:

- F-statistic و Prob(F-statistic): يُستخدم لاختبار فرضية أن المتغيرات المستقلة في النموذج ليست مهمة. في هذا النموذج، قيمة الاختبار الاحتمالية للفرضية (Prob(F-statistic)) تبلغ حوالي ٧١.٣٢%، مما يشير إلى أن هذه المعاملات غالبًا ما تكون غير مهمة إحصائيًا.

تُظهر نتائج هذا النموذج أن هناك تأثير ضعيف للمتغير X2 (السيولة) على المتغير المعتمد Y. القيمة المنخفضة لـ R-squared تشير إلى أن هناك عدم توافق كبير بين المتغيرين وأن النموذج لا يشرح بشكل جيد العلاقة بينهما. استنتجت نتائج تحليل الانحدار الفرعية أن هناك تأثيرًا ضعيفًا وغير معنوي إحصائيًا للمتغيرات المستقلة (الربحية والسيولة) على المتغير الاستثمار الأجنبي النماذج المختلفة. يشير ذلك إلى أن العلاقة بين هذه المتغيرات والاستثمار الأجنبي في العراق تكون ضعيفة وغير معنوية إحصائيًا في النماذج التي تم تقديمها.

ومع ذلك، يجب مراعاة بعض العوامل المحتملة في تفسير هذه النتائج، مثل السياق الاقتصادي والاجتماعي والتاريخي للعراق والقطاع المصرفي فيه. قد تكون هناك تحديات أخرى تؤثر على الاستثمار الأجنبي لا تمثلها المتغيرات التي تم استخدامها في النماذج. لذلك، يجب مواصلة البحث والتحليل لفهم العوامل الكامنة التي تؤثر على الاستثمار الأجنبي في العراق بشكل أفضل.

أيضاً، من الجدير بالذكر أن تقييم الاستثمار الأجنبي يعتمد على العديد من العوامل الاقتصادية والسياسية والقانونية. لذلك، يمكن توسيع الأبحاث لاستكشاف مزيد من المتغيرات وتحليلها لفهم العلاقة بين القطاع المصرفي والاستثمار الأجنبي بشكل أفضل ودقيق.

وبالتالي هناك أثر ذو دلالة إحصائية لأثر مؤشرات الربحية والسيولة في تفعيل الاستثمار الأجنبي في العراق عند مستوى دلالة $\alpha \geq 0.05$. ولكنه ضعيف وغير دال إحصائياً.

سادساً: نتائج الدراسة:

من خلال التحليل المالي لواقع البنوك العراقية المدروسة نجد ما يلي:

- بالنسبة للربحية تشير إلى تفاوت في مؤشر الربحية بين البنوك العراقية، فهذا يشير إلى أن هناك اختلافات في الأداء المالي بين هذه البنوك. تفاوت الربحية يمكن أن يكون نتيجة لعوامل متعددة تؤثر على أداء البنوك.
 - تفاوت مؤشر السيولة بين البنوك العراقية يمكن أن يشير إلى اختلافات في القدرة على إدارة التدفقات النقدية وتلبية الالتزامات المالية في الوقت المناسب.
- من النتائج التي تم توصل إليها في هذه الدراسة:

١. الفرضية الرئيسية:

- تشير نتائج تحليل الانحدار الرئيسي إلى وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لمؤشرات الربحية والسيولة على تفعيل الاستثمار الأجنبي في العراق عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$. بمعنى آخر، يبدو أن القطاع المصرفي له دور في جذب وتشجيع الاستثمار الأجنبي في البلاد.

٢. الفرضية الفرعية الأولى:

- تحليل الانحدار بين الربحية والاستثمار الأجنبي أظهر تأثير ضعيف وغير معنوي إحصائياً للربحية على الاستثمار الأجنبي.

٣. الفرضية الفرعية الثانية:

- تحليل الانحدار بين السيولة والاستثمار الأجنبي أظهر تأثير ضعيف وغير معنوي إحصائياً لتقييم الكفاءة على الاستثمار الأجنبي.

سادساً: التوصيات

١. تبسيط الإجراءات القانونية والتنظيمية: يجب على الحكومة العراقية والجهات الرقابية تبسيط وتحسين الإجراءات القانونية والتنظيمية المتعلقة بالاستثمار الأجنبي في القطاع المصرفي. هذا سيجعلها أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب.
٢. تعزيز الشفافية والإفصاح المالي: يجب على البنوك والجهات المالية في العراق تحسين مستوى الشفافية في تقاريرها المالية والإفصاح عن المعلومات بشكل دقيق ومفهوم. هذا سيزيد من ثقة المستثمرين والمستثمرين المحتملين في السوق المصرفية العراقية.
٣. تعزيز التعاون مع البنوك الدولية: ينبغي على البنوك العراقية تعزيز التعاون مع البنوك والمؤسسات المالية الدولية للوصول إلى أفضل الممارسات العالمية والتدريب على التكنولوجيا المالية الحديثة.
٤. توسيع خدمات التمويل: يجب أن تقدم البنوك المزيد من خدمات التمويل المتوسط والطويل الأمد لدعم المشاريع والاستثمارات الأجنبية في مختلف القطاعات.
٥. تحسين الأمان والحماية: يجب أن تكون الأمانة للمعلومات المصرفية عالية الأولوية. تعزيز أمان النظام المصرفي وحماية البيانات سيساعد على زيادة الثقة بين المستثمرين.
٦. تعزيز التمويل الصغير والمتوسط: دعم وتمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة يمكن أن يكون له تأثير إيجابي على اقتصاد العراق وجذب المزيد من الاستثمارات.

المراجع و المصادر:

مراجع باللغة العربية:

- ١) البياتي، ستار. (٢٠٢٠). اقتصاديات الاستثمار الأجنبي. كلية اقتصاديات الأعمال.
- ٢) رابح، شيلق. (٢٠٢٠). أثر الديون المتعثرة وانعكاساتها على السياسة الانتمائية في المصارف التجارية الجزائرية. (دكتوراه)، غرداية، الجزائر.
- ٣) عبادي، محمد. (٢٠١٢). دور السياسة الإقراضية للبنوك التجارية في تنشيط الاستثمارات في الجزائر (دكتوراه)، جامعة باجي مختار، الجزائر
- ٤) السيدية، موفق، والشكرجي، شار. (٢٠٠٩). كلف الاستثمار الأجنبي المباشر ومنافعه الرئيسة. كلية الإدارة والاقتصاد-جامعة الموصل، ٣١(٩٣)، ٢٢٥-٢٤٥.
- ٥) محمد، سيف،، ورياض، م.صطفى (٢٠١٣). الاستثمارات الأجنبية في العراق ودورها في التنمية الاقتصادية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة.
- ٦) عبد الرزاق،، وسرى. (٢٠٠٩). أثر الاستثمار الاجنبي المباشر في تنمية التجارة الخارجية لدول شرق اسيا. جامعة بغداد، العراق.

مراجع باللغة الإنجليزية:

- 1) Alfaro, L., Chanda, A., Kalemli, S., & Sayek:, S. (2010). Does foreign direct investment promote growth? Exploring the role of financial markets on linkages. *Journal of Development Economics*, 243-244.
- 2) Peter, R. (2008). *Money and capital market* (10th edition ed.). USA: MC- Graw – Hill.
- 3) Heremans, D., & Pacces, A. (٢٠١١). Regulation of banking and financial markets. *SSRN Electronic Journal*.
- 4) Ritter, L., & Silber ,W. (1988). *Principles of money , Banking and financial Markets* (6th: edition ed.). USA: INC.